

الضفة ، بعد موافقة الوزير المختص ورئيس المكتب التنفيذي لشؤون الارض المحتلة . ولكي تبقي اللجنة هؤلاء الموظفين تحت دائرة توجيهها السياسي المباشر ، قررت عدم صرف علاوة غلاء المعيشة التي اقرت لكافة موظفي الضفة الغربية - موظف مصنف او غير مصنف ، بعقد او مؤقت - اذا ما استقال من عمله او انقطع عنه بعد ١/١/١٩٧٤ ، الا في الحالات التي تقتضيها المصلحة العامة ، التي يحدد معناها لدى نشوئها المكتب التنفيذي لشؤون الارض المحتلة . وهذا يعني ان استقالة او انقطاع الموظف عن عمله لا يستوجب قطع راتبه الاساسي بل العلاوة التي تقدر بـ ٥٠ ٪ (٢٩) . وبالإضافة الى كل ذلك ، فقد قررت اللجنة صرف الراتب التقاعدي للموظفين الذين يعملون مع سلطات الاحتلال (٢٠) ، مما يبدو معه التأكيد الحازم من جانب النظام الاردني على كل المعاني السابقة التي يهدف الى تحقيقها من وراء قراراته هذه .

د - ألغت الحكومة الاردنية الطريقة التي كانت متبعة في السابق ، وهي صرف رواتب موظفي الضفة الغربية عن طريق التفويضات الشخصية ، المصدقة من أحد المجالس البلدية . فقد ذكرت صحيفة القدس التي تصدر في الضفة الغربية ، ان الأشخاص الذين فوضهم عدد من موظفي الضفة قبض رواتبهم ، ذهبوا الى عمان وعادوا منها دون أن يتمكنوا من الحصول على الرواتب . وقالت « القدس » ان التعليمات قد صدرت في عمان بصرف الرواتب بصورة شخصية لان صيغة التفويض لم تعتمد بعد (٢١) . وواضح من هذا الاجراء ان الحكومة الاردنية تريد من خلال تحكمها بكيفية دفع الرواتب ، التأكيد على مقدار المصالح المباشرة لقطاع الموظفين في حال عودة الضفة الغربية للحكم الاردني . وتأكيدا على الكيفية التي يتم بموجبها صرف رواتب الموظفين ، ذكرت صحف الضفة الغربية انه قد صدر مؤخراً ، أمر لوزارة المالية الاردنية ، بعدم صرف راتب اي موظف من موظفي الضفة الغربية بواسطة التفويض ، الذي كان يرسل عنهم كما جرت العادة في السابق . وطالبت وزارة المالية كل موظف بفتح حساب له في احد البنوك المرخصة في عمان ، ومن ثم تقوم المالية بتحويل الرواتب الى هذه البنوك ، وذلك اعتبارا من شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٤ (٢٢) .

ثانيا : مخاطبة المصالح الاقتصادية لبرجوازي الضفة الغربية :

يقدر ما كانت البرجوازية الفلسطينية في الضفة الغربية ، تحرص على الاحتفاظ بعلاقاتها الاقتصادية مع الضفة الشرقية تحديدا ومع العالم العربي بشكل عام ، وذلك منذ وقوعها تحت سيطرة الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، كان النظام الاردني من جانبه يحرص على الاحتفاظ بعلاقاته الاقتصادية مع الضفة الغربية ، واضعا في مقدمة اهدافه المباشرة وغير المباشرة ، المعلنة وغير المعلنة ، الاحتفاظ بموقع قدم سياسي له ، معزز بمصالح اقتصادية واسعة للطبقة السائدة في الضفة الغربية .

وبالفعل ، وتحت كل الظروف التي مرت بها علاقات الضفتين طوال السنوات التالية على هزيمة العام ١٩٦٧ ، استطاع النظام الاردني عبر ما عرف باسم « سياسة الجسور المفتوحة » ، الاحتكام دائما الى المصالح الاقتصادية لبرجوازي الضفة الغربية مع الاردن ، لفرض توجهاته السياسية العامة عليها في معظم الحالات . الا انه مع ظهور العامل الفلسطيني كعنصر من عناصر الصراع المباشر فيما بعد ، اختل التوازن والولاء السياسيين لهذه الطبقة . فبينما استجابت الأثرائح العليا لمصالحها الاقتصادية مع النظام ، توزع التردد السياسي للأثرائح المتوسطة والدنيا منها ، خاصة في ظروف المد الوطني والنهوض الجماهيري الملتف حول اهداف حركة النضال الوطني الفلسطيني . وتحت ضغط الظروف الموضوعية ، والحاح الواقع السياسي الناجم عن معطيات حرب